S

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2790
1 February 1988

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة التسعين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، الساعة ١٦/٣٠

الرئيس :	السيد اوكون	(الولايات المتحدة الامريكية)
الاعضاء :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
	الارجنتين	السيد ديلبيتش
	المانيا (جمهورية - الاتحادية)	الكونت يورك فون فارتنبورغ
	ايطاليا	السيد بوتشي
	البرازيل	السيد نوغويرا - باتيستا
	الجزائر	السيد جودي
	زامبيا	السيد تشابالا
	السنغال	السيد ساري
	الصين	السيد ليوي لي
	فرنسا	السيد بلان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير كريسبين تيكيل
	نيبال	السيد جوشي
	اليابان	السيد تانيفوتشي
	يوغوسلافيا	السيد ديوكيتش

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

إفتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في الاراضي العربية المحتلة

تقرير مقدم من الامين العام الى مجلس الامن وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) (S/19443)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند أدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي الاردن واسرائيل واندونيسيا وتشيكوسلوفاكيا والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وزمبابوي والسودان وقطر والكويت وماليزيا ومصر والمغرب والهند ، الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد صلاح (الاردن) والسيد نتانياهو (اسرائيل) والسيد العطاس (اندونيسيا) والسيد زابوتوسكي (تشيكوسلوفاكيا) والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) والسيد موديننغي (زمبابوي) والسيد آدم (السودان) والسيد الكواري (قطر) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد يوسف (ماليزيا) والسيد بدوي (مصر) والسيد ملاوي (المغرب) والسيد غاريخان (الهند) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/19466 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الارجنتين والجزائر وزامبيا والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا .

المتكلم الاول هو ممثل اندونيسيا ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد العطاس (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، أود بادىء ذي بدء أن أشكركم وأشكر من خلالكم بقية أعضاء مجلس الامن على اعطائي الفرصة للاشتراك في هذه المناقشة بشأن مسألة بالغة الاهمية بالنسبة لاندونيسيا حكومة وشعبا .

اسمحوا لي ، سيدي ، في مستهل كلمتي أن اقدم لكم تهانيّ الحارة ، على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر شباط/فبراير وان اعرب عن ثقتي بانه بفضل خبرتكم الثرية ومهاراتكم الدبلوماسية المثبتة بالبراهين سوف يكون بمقدوركم ادارة دفة عمل المجلس على نحو فعّال . كذلك لا يسعني إلاّ أن اشيد اشادة حقة بسلفكم ، السفير السير كريسبين تيكيل ، على الطريقة الرائعة التي اضطلع بها بمهمته خلال شهر كانون الثاني/يناير الحرج والحافل بالعمل .

وعلاوة على ذلك ، أود أن انضم الى من سبقوني في الكلام للاعراب عن خالص التقدير للامين العام على ما تحلّى به من تفان ومثابرة خلال اضطلاعه بالولاية المنوطة به وعلى تقريره المفصل (S/19443) ، الذي أعده تنفيذا لقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) .

لقد طلب وفد بلادي الاشتراك في مناقشة المجلس بدافع من قلقنا العميق إزاء التدهور الفظيع في الحالة في الأراضي الفلسطينية العربية التي تحتلها اسرائيل بصورة غير قانونية منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس . لقد تابعنا وبقية المجتمع الدولي بأسى عميق وسخط كبير القمع الوحشي للقوات الاسرائيلية المسلحة ضد المتظاهرين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية وفي مدينة القدس الشريف . إن تكثيف العنف قد أدى الى قتل وجرح عشرات الفلسطينيين الأبرياء ، والى الاعتقال والاحتجاز التعسفي للآلاف ، والى اطلاق النار بصورة همجية وعشوائية والضرب ، بما في ذلك كسر العظام وممارسة الأعمال الانتقامية ضد المتظاهرين وضد الأشخاص الأبرياء الذين تصادف وجودهم في مكان المظاهرة ، على السواء ، بما فيهم النساء والاطفال . لقد اقترنت هذه الإساءات بالتدابير الاخرى المتمثلة في العقاب الجماعي وحظر التجول على مدار الساعة الذي استمر لاسابيع في بعض الاحيان ، ومنع موظفي وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) من الدخول الى المناطق المتضررة

لتزويدها بالامدادات الغذائية والطبية الطارئة . وحتى مدينة القدس الشريف لم تسلم من ذلك ، فقد فرضت عليها أيضا حالة الطوارئ لأول مرة منذ احتلالها وضمّها بصورة غير شرعية قبل ٢١ عاما . ان تدنيس المسجد الاقصى يعتبر إهانة كبيرة بحق الشعب الاندونيسي .

وفي الواقع أن استمرار الاحداث يبرز بوضوح الابعاد المروعة للقمع والاضطهاد والتشريد والترحيل والحرمان والموت التي ما برح يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ وقت طويل . وتدل أيضا هذه الاحداث على مقصد اسرائيل الاستحواذي المتمثل في استمرار تصعيد الحالة التي لا تحتمل بالفعل واقامة عقبات جديدة في طريق السلام .

إن الخطورة التي تنظر بها حكومتي الى الحالة في الاراضي المحتلة قد تجسدت تجسيدا كاملا في البيان الذي اصدره وزير خارجية اندونيسيا بتاريخ ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وجاء فيه ، في جملة امور ما يلي :

"إن اندونيسيا تدين بشدة هذا المشهد الجديد من المشاهد المعبرة عن سياسة "القبضة الحديدية" التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال ، باعتبارها انتهاكا صارخا وفاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ .

"إن التصعيد الخطير للقمع وإدامة مثل هذه الفظائع هما نتيجة مباشرة للاحتلال الطويل الأمد ولما يتعرض له الاهالي الفلسطينيون حتى الآن من أحوال سياسية واقتصادية واجتماعية لا تحتمل . وستستمر هذه الأحوال المثيرة للاستياء طالما ظل الشعب الفلسطيني محروما من حقه ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير ، بما فيه الحق في وطن مستقل في فلسطين . وأي تدهور جديد في الحالة سيؤدي الى أمر واحد فقط ، هو تفاقم التوتر الحاد والمواجهة في المنطقة ، مما يهدد السلم والأمن الدوليين تهديدا خطيرا" . (A/43/61 ، المرفق)

ومن الثابت تماما أن المشهد الفظيع للقمع الوحشي الذي نشهده حاليا يدحض توكيدات اسرائيل لوكيل الامين العام للشؤون السياسية الخاصة ، السيد ماراك

غولدنغ ، الواردة في تقرير الأمين العام ، ومفادها أن هدف اسرائيل الوحيد من ذلك هو إقرار القانون والنظام وأنها قد اتخذت الخطوات اللازمة للتقليل من الاصابات الى أدنى حد ممكن ، اذ أن هذه التوكيدات لايكذبها فحسب ما يحدث الآن وما حدث في الأراضي المحتلة خلال الشهرين الماضيين ، بل وتكذبها أيضا التصريحات المتفطرسة التي يدلي بها كبار المسؤولين الاسرائيليين القائلة بأن "الأولوية الأولى تتمثل في استخدام القوة والشدة والضرب" ، بينما في الوقت نفسه يعلنون بابتهاج أن الهدف من ذلك هو إحلال "الهدوء" في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين . وبالمناسبة ، فإن ذلك ينم عن قدر كبير من عجرفة اسرائيل ، حيث أن هذا الموقف الخصامي الذي لا ينم عن الندم قد جاء في نفس اليوم الذي أصدر فيه الأمين العام تقريره .

من الواضح أن اسرائيل لا نية لديها على الاطلاق للامتثال لقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . وقد تم التأكيد مرة أخرى على تحدي اسرائيل لقرارات مجلس الأمن عندما مضت قدما بقرارها غير القانوني بشأن إبعاد مدنيين فلسطينيين ، على الرغم من قراري المجلس ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) اللذين يحظران على اسرائيل القيام بذلك ويطالبان أيضا بالعودة الفورية للاشخاص الذين تم إبعادهم بالفعل .

لا يجوز أن يسمح لاسرائيل بأن تتذرع بالذريعة التافهة وغير المقبولة على الاطلاق المتمثلة في الدفاع عن النفس لتبرير وجودها غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ولا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تبرر أعمالها وممارساتها اللاانسانية المتمثلة في القمع والاضطهاد ، وبالتأكيد لا يمكن لها اللجوء الى السفسطة القانونية مثل الاستناد الى القوانين والأنظمة التي كانت سارية إبان الانتداب البريطاني . لابد من حمل اسرائيل على تحمل مسؤوليتها الكاملة عن انتهاكاتها الجسيمة للميثاق ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وغيرها من القواعد العالمية للسلوك المتمدن .

وفي ظل الظروف الحالية ، فإنه من البديهي القول إن ابعاد الأزمة الحالية في الأراضي المحتلة تتجاوز كل ما شهدناه في العقدين الماضيين . وفي الواقع ، انه حدث

تغيير نوعي في طبيعة ومستوى كفاح الشعب الفلسطيني ضد الغاشم الاسرائيلي ، مما ينذر بعواقب بعيدة المدى يصعب تحملها قد تنجم عن تطور الحالة . إن الاحتجاجات العفوية قد اجتاحت جميع الأراضي المحتلة واكتسبت الآن بعد الانتفاضة الشعبية الثابتة .

وبصورة مماثلة سيكون من قصر النظر ، بل حتى من الخطورة ، النظر الى الاضطرابات الحالية والنزاع في الأراضي المحتلة بمعزل عن صور الاجحاف التاريخية التي لحقت بالفلسطينيين ، وهي صور ترعرع في ظلها جيل لا يعرف شيئا سوى الاضطهاد والإذلال والمعاناة تحت نير الاحتلال الأجنبي . ان عدم وقف هذه الأعمال أو عدم التوصل الى حل لهذه المأساة البشرية المستمرة ما من شأنه الا زيادة الشعور بالغضب والاحباط والقنوط الذي أصبح قدر الفلسطينيين اليومي على مر العقدين الماضيين والذي أشعل فتيل الثورة الحالية في الأراضي المحتلة .

إن خيبة أملهم المريرة تزداد مرارة من جراء ما هو ملحوظ من عجز هذه الهيئة الموقرة أو عدم استعدادها للوفاء بمسؤولياتها بموجب الميثاق : أي استعادة الفلسطينيين لممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف .

إن الشعب الفلسطيني الشجاع - بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد بلا منازع - يلجأ الآن ، بعد حرمانه من كل ملاذ آخر ، الى البديل الوحيد المتاح أمامه ، ألا وهو استمرار مقاومته المشروعة وكفاحه العادل لاستعادة حقوقه الوطنية المسلوبة . ومن ثم فإنه ينبغي - حتى ونحن نتناول الآن تقرير الامين العام وتوصياته بشأن ضمان أمن وحماية المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي - أن يكون واضحا للجميع أن المسألة ليست هي مسألة كيفية جعل قوات الامن الإسرائيلية تتصرف على نحو أكثر إنسانية ، ولا كيفية جعل الاحتلال أكثر استساغة للفلسطينيين . إذ انه كما أكد للسيد غولدينغ كل الفلسطينيين الذين تكلم معهم في الاراضي المحتلة :

"لا توجد هناك أية طريقة يمكن بها جعل الاحتلال الإسرائيلي مقبولا لدى الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة" . (S/PV.19443 ، الفقرة ٣٠)

لذا فإننا نوافق تمام الموافقة على احدى النتائج الرئيسية الواردة في تقرير الامين العام ، ألا وهي : أن التدابير التي يراد بها ضمان تعزيز سلامة السكان المدنيين وحمايتهم وإن كانت ضرورية بالتأكيد لكنها لا يمكن إلا أن تكون مسكّنة . واقتبس المزيد من التقرير :

"... إن هذه الاجراءات على قدر إلحاح الحاجة اليها لن تنجح في إزالة أسباب الاحداث الفاجعة التي دعت الى إصدار قرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) . ولا في إعادة السلم الى المنطقة" . (الفقرة ٥٢)

ومن ثم ، فإن المشكلة الاساسية بل والتحدي الاساسي الذي يواجهنا كان ولا يزال ، تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي ، الذي كان لبه دائما ولا يزال هو قضية فلسطين . وهي تسوية تعترف بحق الامة الفلسطينية غير

القابل للتصرف في تقرير المصير داخل دولتها الخاصة بها في فلسطين بل وإعمال ذلك الحق ، تسوية تكون نتيجتها انسحاب إسرائيل من كل الاراضي العربية المحتلة احتلالا غير مشروع ، بما فيها القدس . لانه عندئذ فقط سيتمكن المرء من أن يتكلم عن حق كل دول المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، بل وأن يضمن ذلك الحق .

إن الغالبية الساحقة للدول الاعضاء مقتنعة فعلا بأن المؤتمر الدولي للسلم - كما توخاه بل وأيده قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، إنما يتيح أفضل فرصة بل وربما الفرصة الوحيدة للتفاوض بنجاح بشأن مثل هذه التسوية .

إن الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تؤكد من جانبها مرة أخرى تأييدها للمؤتمر . وكدليل آخر ملموس على التزامها قامت - في الاجتماع الوزاري الاستثنائي لجامعة الدول العربية الذي عقد بتونس في الاسبوع الماضي - بتشكيل لجنة وزارية لاجراء محادثات مع حكومات الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن بغية التبكير بعقد المؤتمر .

إن المطلوب الآن هو ضغط سياسي ودبلوماسي مستمر ومتزايد لاقناع إسرائيل بأن السبيل الوحيد الى السلم لا يتاتى إلا عن طريق الحل السياسي المنصف في مفهومه والمتفاوض عليه بشكل شامل . لذا ، من الحتمي أن يوافق اصدقاء إسرائيل وحلفاؤها - خاصة الذين يتعاونون مع الامين العام وفي سياق مجلس الامن - على اتخاذ خطوات محددة من شأنها أن تجعل عقد المؤتمر الدولي للسلم أمرا ممكنا . لان الخيار الحقيقي الوحيد أمامنا هو تعبئة كامل سلطة الامم المتحدة وعزمها وآلية مجلس الامن من أجل الشروع في عملية المفاوضات الحقيقية التي تؤدي الى تسوية سلمية عادلة وشاملة في الشرق الاوسط .

إن المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى ، هو الشجاعة اللازمة للاندفاع صوب السلم ، السلم الحقيقي ، لا صوب الحرب والقمع والقتال الذي لا نهاية له .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اندونيسيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل الهند . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا الى طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد غاريخان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أضم صوتي الى أولئك الذين سبقوني الى التكلم في الإعراب عن السعادة إزاء رؤية الولايات المتحدة في مقعد الرئاسة لادارة مداولات مجلس الامن لهذا الشهر . إن هذه الفترة ستكون فترة حافلة بالنشاط وستتطلب مهارات دبلوماسية من أرفع مستوى ، وهي ما يحوزه السفير والترز وانتم سيادة السفير أوكون بقدر وافر .

أود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة ، لاعرب عن خالص تقديرنا لسلفكم الموقر السير كريسبين تيكيل ، لقيادته الممتازة للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير . فتلك الفترة لم تكن بالفترة السهلة ، وأبدى فيها السير كيرسبين ما تميز به من فهم حاذق للمسائل المعنية واللباقة والصبر الضروريين في التعامل مع تلك المسائل .

لقد طلب وفد بلادي أن يشارك في هذه المناقشة بروح النداء الذي وجهه الامين العام في الفقرة ٥٤ من تقريره .

يجتمع مجلس الامن للمرة الرابعة خلال أربعة أسابيع للنظر في الحالة في الاراضي المحتلة . وهذا دلالة على خطورة الحالة ومدى القلق الدولي . معروض علينا تقرير الامين العام المقدم وفقا لقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) . وهذا التقرير وثيقة مصوغة بتأن وعناية ، وتتضمن تحليلا ممتازا للأسباب الكامنة وراء الحالة المفجعة في الاراضي المحتلة ، وهو بالاضافة الى ذلك يتضمن توصيات حكيمة جدا للتصدي للمشكلة بأسلوب ناضج وموضوعي . كما أود أيضا أن أُعرب عن تقديرنا لوكيل الامين العام السيد ماراك غولدينغ للزيارة التي قام بها للمنطقة .

إن التقرير يثير لدى القراء شعورا بالحزن والقلق . فالفقرة ١٣ على سبيل المثال ، تنص في جزء منها على ما يلي :

"وقيل إنه ، بالاضافة الى الأساليب القاسية المستخدمة في مكافحة الشغب ، يعتبر العنف العشوائي والنزوي ضد الأفراد أمرا عاديا (مثل ضرب

المتفرجين الاحداث الذين يتصادف تواجدهم في مكان حادث قذف بالحجارة أو ضرب مدرس أمام تلاميذه لرفضه وقف الدرس لإزالة العوائق التي وضعها آخرون في الطريق في الخارج) . ومن المألوف بالمثل الشكوى (التي أبديت كذلك ضد مسؤولين في الادارة المدنية الإسرائيلية في الاراضي المحتلة) من معاملة الفلسطينيين باحتقار وصلف يبدو انهما متعمدان بقصد إذلالهم والحط من كرامتهم كبشر" . (S/19443 ، فقرة ١٣)

إن استعمال القوة بهذا الشكل الفظ في الاراضي المحتلة ، في انتهاك صارخ لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، قد أدى الى مصرع الكثيرين وجرح المئات واحتجاز الالاف وكثيرون منهم - وفقا لما جاء في تقرير الامين العام - دون سن السادسة عشرة وبعضهم لا يتجاوز سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة .

إن محاولة الإذلال المتعمد هذه لشعب برمته ، إنما تدحض أي دليل على أن السلطات الإسرائيلية تفهم معنى وجدوى الاحداث التي وقعت في الاسابيع القليلة الماضية في الاراضي المحتلة وفي إسرائيل ذاتها . إذ أن المظاهرات الواسعة الانتشار لم تكن سوى بيان سياسي واضح لا لبس فيه مؤداه أن سنوات الاحتلال لم تخمد جذوة القومية الفلسطينية .

ويصف تقرير الامين العام الوضع بصورة جليّة قائلا :

"... كان عدم الاستقرار الذي شهدته الاسابيع الستة الماضية تعبيرا عن شعور سكان الاراضي المحتلة باليأس وفقدان الامل ، وأكثر من نصفهم لم يعرفوا غير احتلال ينكر عليهم ما يعتبرونه حقوقهم المشروعة . والنتيجة هي مأساة للطرفين . وأوضح صورة لذلك هي مشهد الفتية الفلسطينيين العُزّل كل يوم وهم يجابهون جنودا اسرائيليين في نفس عمرهم " . (S/19443 ، الفقرة ٥٢)

وتوصية الامين العام الرئيسية هي أن يبذل المجتمع الدولي جهدا متضافرا لإقناع اسرائيل بقبول

"الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي المحتلة وتصحيح ممارساتها حتى تتفق تماما مع أحكام تلك الاتفاقية" . (الفقرة ٥١)

ويأمل وفد بلادي أن يستجيب مجلس الامن ويوجه هذا النداء .

إن هذه الاحداث محزنة ، غير أنه سيكون أكثر إحزانا أن يضيع الزخم الذي ولّده الرأي العام الدولي للتحرك صوب جهد جدي ومتضافر لمعالجة الاسباب الكامنة وراء الاضطراب والمظاهرات في المقام الاول .

وما من خلاف يذكر على ذلك . فلب المشكلة لا يزال حرمان الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير ، مما يجعله لاجئا في أرضه .

ولا بد من ايجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة عن طريق المفاوضات ، التي يجب أن تراعي ، كما ورد في تقرير الامين العام ، الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير . كما أن العناصر الاساسية الاخرى لهذه التسوية مفهومة جيدا ولا بد أن تشمل انسحاب اسرائيل من الاراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، والاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة في العيش بسلم وأمن داخل حدود معترف بها دوليا .

ولا بد أن تبدأ عملية التفاوض قريبا . إن الهند ، والاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، تؤمنان بأن مؤتمر السلم الدولي بشأن الشرق الاوسط ، المتوخى في القرار ٣٨/٥٨ جيم ، لا يزال يمثل الإطار الامثل لهذه المفاوضات .

ولا بد من البدء فورا باجراء حوار ومشاورات مع الفلسطينيين وممثليهم - منظمة التحرير الفلسطينية - ومع الاطراف الاخرى المعنية . وتتحمل الامم المتحدة مسؤولية خاصة في هذه العملية .

إن مفاهيم الامن القائمة على سوء التفسير أو قصر النظر لن تؤدي إلاّ الى زيادة شعور اسرائيل بعدم الامن واستمرار الاضطراب في المنطقة . لقد آن الاوان لابداء مزيد من الواقعية وروح التوفيق وممارسة الإرادة السياسية واستخدام الحنكة السياسية . إن ما سمّاها الامين العام "عملية تفاوض فعالة" يجب أن تبدأ دون تأخير . ويقبل الجميع أن هذه العملية لا يمكن أن تجري إلاّ تحت رعاية الامم المتحدة . إن التسوية السياسية التفاوضية الطريق الوحيد المؤدي الى حسم الصراع العربي - الاسرائيلي الذي تشكل القضية الفلسطينية جوهره . أما البديل فهو الصراع والعنف واستمرار تردي الحالة في منطقة مضطربة بالفعل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تشيكوسلوفاكيا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد زابوتوسكي (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن تهانينا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر شباط/فبراير وأن أتمنى لكم كل النجاح في منصبكم الهام . وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لاعرب عن تقديرنا للممثل الدائم للمملكة المتحدة ، السير كريسبين تيكيل ، لما بذله من جهد في عمله بوصفه رئيسا للمجلس خلال الشهر المنصرم .

إن التقرير الذي قدمه الامين العام الى مجلس الامن وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧) قد برهن مرة أخرى بشكل مقنع على أن الحالة في الاراضي العربية المحتلة قد أصبحت مشكلة خطيرة يجب تسويتها على نحو عاجل بالوسائل السياسية . إن التقرير يثبت بطريقة موضوعية أن القوات المسلحة الاسرائيلية تستخدم القوة ضد المدنيين في الاراضي المحتلة ، وأن حقوق الانسان الاساسية لا تحترم ، وان الضغط الاقتصادي يمارس على السكان

الفلسطينيين ، وأنه تجري إدامة الوضع غير المحتمل في مخيمات اللاجئين الذي يحط من الكرامة الانسانية .

ويورد التقرير أمثلة كثيرة على الطبيعة غير القانونية للسياسة الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة التي تحاول اسرائيل أن تضمّها بصورة نهائية منذ أكثر من ٣٠ سنة . ويتضح أيضا من التقرير أن القوات الاسرائيلية ، المدججة بأكثر المعدات الحربية تعقيدا ، غير قادرة ، حتى باللجوء الى أبشع أنواع الارهاب والضرب الوحشي والقتل ، على احتواء الانتفاضة الناقمة لغضبة السكان الفلسطينيين المحقة . ولذلك لا يمكن توقع أنه سيكون من الممكن في المستقبل طمس المطالب المشروعة لسكان الاراضي العربية المحتلة عن طريق العنف والترحيل . بل على العكس من ذلك ، لقد أدى الانكار الذي يمارس بالقوة منذ أمد طويل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعدم الاعتراف الأعمى بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين الى التعبير عن السخط الجماعي ، لا في الاراضي المحتلة فحسب بل أيضا داخل اسرائيل ذاتها .

وما لا يفهم بدرجة أكبر هو موقف الحكومة الاسرائيلية ، التي ترفض القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة ولا تريد أن تفهم أن ايجاد حل سلمي وشامل لهذه المشكلة هو في صالح اسرائيل بقدر ما هو في صالح الاطراف المعنية الاخرى . واننا نتفق بشكل كامل مع ما جاء في تقرير الامين العام أنه من الضروري اعتماد تدابير اضافية ترمي الى تأمين سلامة وحماية السكان المدنيين ، ونضم صوتنا الى الاستنتاج بأن السلم والامن الحقيقيين في الاراضي العربية المحتلة وفي منطقة الشرق الاوسط بأكملها لا يمكن تحقيقهما دون اجراء مفاوضات بشأن التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للحالة في الشرق الاوسط . ومن هذا المنطلق ، نجد أن هناك ما يبرر تبريرا كاملا توجيه نداء بتكثيف الجهود من أجل عقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط كما هو وارد في الرسالة التي بعث بها رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

إننا نرى أن البدء بصورة عاجلة وملموسة بالترتيبات في مجلس الامن لعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الاوسط ، كما هو مقترح في الرسالة الموجهة الى الامين العام من وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، السيد ادوارد شفارنادزي ، يمثل طريقة واقعية للخروج من هذا الوضع المعقّد والخطير للغاية . إننا نؤيد تأييد قويا هذا الاقتراح ، الذي ينسجم انسجاما كاملا مع قرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم ، حيث أنه يعبّر ، بروح التفكير الجديد في مجال العلاقات الدولية ، عن الإرادة السياسية لإيجاد حل مقبول عموما لهذه المشكلة .

ونحن نرحب بالمبادرة السوفياتية للبدء ، دونما ابطاء ، في اجراء مشاورات في إطار مجلس الامن تهدف الى تحديد عملية تفاوضية فعّالة ترمي الى خلق الظروف الضرورية التي تجعل من الممكن ، في خلال فترة زمنية معقولة ، الدعوة الى عقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الاوسط ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ومنظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمين في مجلس الامن .

ونرى من الضروري في ظل الوضع الراهن اعطاء دفعة لجهود مجلس الامن لتهيئة الظروف الواقعية المواتية لحل قضية فلسطين حلاً عادلا . أما رفض اسرائيل لجهود الامم المتحدة المتضافرة التي تأخذ شكل مؤتمر دولي فما هو إلاّ طريق مسدود لا مخرج منه بقوة السلاح أو بالصفقات المنفصلة - وهذه حقيقة أكدتها السنوات العشرون الماضية والاحداث الاخيرة أيضا بما لا يدع مجالا للشك .

وثمة اقتناع متزايد القوة في شتى أرجاء العالم بالحاجة الملحّة الى تسوية سياسية شاملة للحالة في منطقة الشرق الاوسط . ونحن ننظر بعين التقدير الى حقيقة أن هناك منظمات دولية أخرى تجاهد أيضا من أجل التوصل الى حل سياسي لهذه المشكلة ، سواء كانت حركة عدم الانحياز أو جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الاسلامي . ونأمل أن يتسنى من خلال تلك الجهود المشتركة التغلب على النهج غير البنّاء الذي تتخذه اسرائيل في الوقت الحالي ، وتمهيد السبيل بالتالي أمام تسوية سلمية في الشرق الاوسط .

إن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد كامل التأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك اقامة دولة خاصة به . ومن ثم فإننا سنواصل تقديم دعمنا السياسي للنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني البطل . ونأمل أن تكون هذه السلسلة من اجتماعات مجلس الامن خطوة هامة أخرى نحو تنفيذ مطالب شعب فلسطين العادلة . ونحن على اقتناع بأن قبول وتنفيذ مبادرة الاتحاد السوفياتي الاخيرة الرامية الى التماس امكانيات محددة وعملية لحسم الوضع السائد في الاراضي العربية المحتلة والتوصل الى تسوية شاملة في الشرق الاوسط من خلال الجهود الجماعية لكل أعضاء مجلس الامن ، يمكن أن يمثلا اسهاما فعّالا في هذا الصدد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة ، الذي وجّه اليه المجلس في جلسته الخامسة والثمانين بعد الالفين والسبعمائة دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت ، ويرغب في الإدلاء ببيان آخر . أدعوه ، بموافقة المجلس ، الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والادلاء ببيانه .

السيد مقصود (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن انضم الى توافق الآراء حول تهنئتكم على توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر ، والى الاجماع على الإشادة بسلفكم سفير المملكة المتحدة .

إن حاجتي الى مخاطبة المجلس مرة أخرى تمليها حقيقة أن العديد من الاحداث طرأت منذ استئناف المجلس جلساته وحتى يومنا هذا . ففي موقع الاحداث أدى لجوء السلطات الاسرائيلية المحتلة مرة أخرى الى اطلاق النار الى استشهاد أكثر من ثلاثة أشخاص ، بالاضافة الى جرح كثيرين غيرهم . وهذا يعني أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تمرُّ على الامعان في تحدّيها ، وعدم الاستجابة للمجتمع الدولي . باحتقارها المعهود للأمم المتحدة وقراراتها وميثاقها واتفاقياتها .

ويبدو أن اسرائيل ليست لديها النيّة لأن تمتثل أو تستجيب للإرادة الدولية الممثلة في هذا المجلس ، ولا أن تعي هذه الإرادة أو تحترمها . ونحن نواجه الآن بهذه النتيجة البديهية ، خاصة وأن اسرائيل تكشف من أساليبها بدلا من أن تخفف حدتها . فقد بدأت في توسيع نطاق العناصر المشتركة في تنفيذ عملياتها ، أي المستوطنين في الأراضي المحتلة ، الذين يعتبرون "مستوطنين" - في مستوطنات أقيمت هناك على نحو غير قانوني - ومع ذلك فهم مسلّحون . انهم يسمون مدنيين - ولكنهم مسلحون - وهذا على ما يبدو لحماية المستوطنات غير القانونية . وهكذا يُقدم عامل جديد ليس الى جيش الاحتلال فقط بل والى المستوطنين غير الشرعيين الذين يفترض أنهم مدنيون ، ولكنهم مسلحون . إننا نشهد كل يوم المزيد والمزيد من الوسائل التي تنفذ بها اسرائيل سلطتها الاحتلالية .

قبل أمس قال السيد هيرتزوغ أنه قلق من انتشار النزعة المتطرفة الاسلامية الخمينية . وبالأمس هاجم الجيش الاسرائيلي كنيسة القيامة - والمصلين في الكنيسة - وأفترض أنهم بعد ذلك سيقلقون من النزعة المتطرفة المسيحية . هذا يوضح من بين جملة أمور أن مقاومة الفلسطينيين للاحتلال لا تحركها نزعات طائفية ولا دينية ولا عرقية . والقضية ببساطة هي أن الفلسطينيين يرفضون الاحتلال . إن ما يسعى اليه

الشعب الفلسطيني هو حقه في التعبير عن نفسه وفي تقرير المصير . وهذه عناصر بديهية .

في نابلس اليوم تكشفت المظاهرات وتكشفت أيضا التدابير القمعية . أما المساواة بين مظاهرات الشعب الفلسطيني وتصرف سلطات الاحتلال فهذا شيء لا يتصوره عقل على الاطلاق . إن المتظاهرين لم يلجأوا للعنف .

يقول لنا الاسرائيليون إن قذف الحجارة شكل من أشكال العنف ، وأنه يعوق المحتل عن متابعة احتلاله . والاحتلال هو اطلاق النار وكسر العظام وجرح الناس واقتحام البيوت في منتصف الليل ، واعتقال الاشخاص واعتقال الاطفال - هذا هو الاحتلال ، هذا هو العنف .

ذلك هو العنف الكامن في التدابير التعسفية التي تستخدمها السلطة المحتلة . أما المظاهرات ، واللجوء الى الامم المتحدة ، ومحاولة استنفاد كل الوسائل السلمية عن طريق العصيان المدني ، فتلك هي أساليب المقاومة . وكما قلت في بياني السابق ، فمهما لا شك فيه أن الانتفاضة الفلسطينية فتحت عيون شعوب العالم على اصرار الفلسطينيين على نيل حقوقهم بكل الوسائل المتاحة بمقتضى ميثاق الامم المتحدة . لا يمكن وقف الانتفاضة ، ولا ينبغي أن توقف . فقد أعادت للفلسطينيين كرامتهم التي تحاول اسرائيل حرمانهم منها ، وأعادت الى العرب الفعالية التي كادوا يفقدونها عندما أوشك اللجوء الى الامم المتحدة أن يتحول الى ضرب من العبث .

من أجل هذا جئنا اليوم الى هنا ، على ضوء التطورات التلقائية الحاصلة ، التطورات الحاصلة على الارض والتطورات ذات الصلة الحاصلة فيما يقال عنه الحلبة الدبلوماسية . لقد سمعنا في الايام الاخيرة عن مبعوثين خاصين يوفدون من قبل الولايات المتحدة الى الاردن ، وبالامس قال الوزير شولتز "لا المؤتمر الدولي ، ولا المفاوضات المباشرة ، فهذه عمليات ، وما نحتاجه هو التشديد على المضمون" . ونحن نتفق معه ، بأن ما هو ضروري هو اعادة التركيز على المسائل المضمونية .

وفي هذا الشأن أوضحنا أن المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة هو الالية التي نعطي الاولوية بواسطتها للمسائل المضمونية . وذلك لاننا لا نعتبر المفاوضات المباشرة الالية المطلوبة عندما لا تكون النتيجة محددة بوضوح . إن المفاوضات بالنسبة لنا شكل مرغوب فيه لتحقيق نتائج يجب التأكد منها ثم التفاوض بشأنها . والمفاوضات بالنسبة لنا ليست رحلة صيد نستكشف بها ما قد ينتج منها . من أجل هذا رفضنا تعريف المفاوضات ـ المفاوضات المباشرة والمفاوضات الثنائية ـ عندما ينظر اليها كآلية لتوكيد شرعية الاحتلال أو على الاقل للتنازل عن جزء من الارض .

نحن ضد المفاوضات التي تصدق على التنازل عن أي شبر من الارض نتيجة للغزو سواء كان ذلك في احتلال الجولان ، أو القدس الشرقية أو قيام وانتشار المستوطنات غير القانونية . نحن نريد المفاوضات من خلال آلية المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم

المتحدة لاننا بذلك سنتأكد من أن المفاوضات ليست شكلا من أشكال الاملاء ناتجا عن عـــدم التوازن بين الدولة المحتلة والسكان الخاضعين للاحتلال . في هذا السياق ستتحول آليـة المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة الى التزام بالنتائج المضمونية ، بينمـــا يتحول مفهوم المفاوضات الثنائية المباشرة الى وسيلة لاملاء هيمنة اسرائيل ، والهـروب من النتيجة القاطعة الحقيقية الاصيلة التي يقبل بها الطرفان .

ونحن نرى فكرة التفاوض من أجل اتفاقات مؤقتة على انها طريقة ممكنة للخـروج من مأزق ، أو هي فخ خطير قد نقع فيه ، مرة أخرى فإننا نعتقد أن ما ينبغي التفـــاوض عليه هو النتيجة المعقولة ، ولكي تكون المفاوضات ذات نتيجة يجب النظر على ضوء مـــن هو الذي يستطيع أن يحقق نتيجة التسوية التفاوضية . ومحاولات تجاوز منظمة التحريـــر الفلسطينية باعتبارها الممثل الحقيقي المعقول للشعب الفلسطيني ، ومحاولات ابعادهـــا من معادلة المفاوضات تعني عدم وجود أية نية لعملية تفاوضية جادة .

في سجلات تاريخ الدبلوماسية كلها لا نجد طرفا يحدد للطرف الآخر من الذي ينبغـي أن يمثله . وان حدث ذلك يعني أن عملية المفاوضات لن يكون لها نتيجـــة ، وان المتفاوضين يصدقون على ارادة المحتل . ولذلك فاننا نعتقد أن أية مبـــادرة أو أي استئناف لعملية السلام يجب ألا يفسر على انه بديل لما تقوم به الامم المتحدة بمـــا فيها مجلس الامن . فالامم المتحدة ملزمة بتحقيق السلام في الشرق الاوسط وفقـــا لقراراتها المختلفة . وان كانت لاحدى الدول الكبرى ؛ الولايات المتحدة ، أو الاتحـــاد السوفياتي ، أو المملكة المتحدة أو غيرها مفاهيمها أو أفكارها أو أولوياتهـــا الخاصة ، فيجب معالجتها في سياق المؤتمر الدولي في هذه المرحلة .

والدولة الوحيدة التي ترفض المؤتمر الدولي رفضا قاطعا هي اسرائيل لانهـــا تسعى الى كسب الوقت عن طريق تقديم استجابات ضئيلة للمبادرات بغية تعويق المجتمـــع الدولي عن بناء عناصر صنع السلام وهياكله ومؤسساته . وبعبارة أخرى فان اسرائيـــل تنوي شل حركة مجلس الامن ، كما فعلت من قبل عندما داست بالاقدام على قوات الامـــم المتحدة المؤقتة في لبنان . يجب ألا يسمح لها لا بشل حركة مجلس الامن ، ولا بجعل جهود المجلس ومسؤولياته هامشية .

وبسبب الدور الهام الذي يضطلع به مجلس الامن ، ولاسيما أعضاؤه الدائمون ، في الاعداد للمؤتمر الدولي ، نرى من الضروري تخفيف حدة التوترات في الاراضي المحتلة بغية التوصل الى تسوية دائمة للنزاع . لكن اذا كان تخفيف حدة التوترات في الاراضي المحتلة يراد به اضعاف مقاومة الاحتلال حتى تتمكن اسرائيل من كسب الوقت لتوسيع نطاق ضمها الزاحف ، واضفاء المشروعية المسؤولية على سلوك اسرائيل ، فإنه سيشكل معادلة بالغة الخطورة .

اننا لا نعتبر أنفسنا غير واقعيين . ولا نريد أن نقبل تعريف الواقعية بانها الموقف الذي يرضي عناد اسرائيل بطريقة أو بأخرى . ان الواقعية تتحقق حين يتولى المجتمع الدولي سلطة انفاذ القانون ويجبر العناصر المتمردة على الانصياع لقوانينه ولمتطلبات السلم الدولي .

وبهذا المعنى ، قادتنا الاحداث التي وقعت في عطلة الاسبوع الماضي ومحاولة ايجاد صيغ خارج اطار الامم المتحدة ومجلس الامن التابع لها الى نتيجة مفادها اننا اذا سمحنا لهذا الاتجاه بأن يتبع دون معارضتنا الشديدة ، فاننا سنساعد ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، الجهود الرامية الى وضع مجلس الامن في اطار هامشي . ونحن في الدول العربية نرفض هذا . لقد أعلنا في جامعة الدول العربية ، وعن طريق قرارات متعددة ، التزامنا بالرأي القائل بأن هناك حاجة الى مؤتمر دولي تعد له الدول الاعضاء الدائمون في مجلس الامن ، وباشتراك جميع الاطراف المعنية مباشرة .

ولهذا فاننا نتطلع بشغف الى معرفة أن الدول الكبرى متمسكة بالتوصل الى تسوية دائمة للنزاع . لقد سعينا دائما في هذه المناقشات والمداولات الى تناول المشاكل الانسانية المترتبة على الوحشية التي مارست بها اسرائيل احتلالها في السنوات الاخيرة . ونرى أنه لو تناول مجلس الامن هذه المشاكل في ضوء تقرير الامين العام وتحليلاته وتوصياته ، فانه سيتمكن في مرحلة لاحقة من تناول المسائل الاساسية ومن حل هذا النزاع المزمن في نهاية الامر .

لكن اذا تعرض تقرير الامين العام وأداء مجلس الامن لوظيفته لخطر الشلل ، أو على أقل تقدير للتهميش ، فاننا نتساءل كيف يمكننا بعد ذلك مواصلة استخدام آليات الامم المتحدة في علاج المسائل الاساسية التي أثارت منطقتنا المتفجرة في السنوات الاربعين الماضية .

وفي هذا الصدد نشعر بأن مجلس الامن مطالب الآن بتعزيز مصداقية وفعالية الامين العام . ونشعر أيضا بأن تقريره ، سواء في جزئه الموضوعي أو في تحليله ، يمثل جهدا واضحا يزيد بشكل كيفي الثقة بآليات الامم المتحدة . ونحن نأمل في أن يدرك أعضاء مجلس الامن أن هذه لحظة مؤاتية تاريخية ؛ وربما ساعدت الانتفاضة دون قصد على اعادة وظيفة صنع وبناء السلام الى الامم المتحدة .

وبهذه الروح نناشد أعضاء مجلس الامن أن يعالجوا المظالم الحالّة كخطوة أولى صوب اضطلاعه بمسؤوليته الاساسية عن تحقيق السلم والعدل للفلسطينيين ولشعوب الشرق الاوسط الاخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد مقصود على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد كريسبين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، أتمنى لكم أطيب نجاح بوصفكم رئيسا لمجلس الامن ، اذ أعلم أنكم ستحتاجونه بكل تأكيد . ان لدينا ثقة كاملة بأنكم والجنرال والترز ستتولون مفاوضاتكم ومسؤولياتكم بتجرد وجد وامتياز .

ان المحنة التي يمر بها سكان الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، ومركز تلك الاراضي ذاتها . لا يزالان يثيران منذ أمد طويل قلقا كبيرا لدى حكومة بلادي . ونحن نرحب بتقرير الامين العام المؤرخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الذي يطرح المشاكل بوضوح وشمول ، ويبين السبيل للمضي قدما . ونحن ممتنون له غاية الامتنان ، ونؤيد روح السرد التي يتميز بها وتوصياته . وأضيف شكرنا الى السيد غولدنغ للدور الذي اضطلع به في اعداد التقرير في ظروف لم تكن سهلة .

لقد وصف الامين العام في تقريره ما شهدناه بأنفسنا على شاشات التلفزيون وفي الصحف : وهو رفض الفلسطينيين في الاراضي المحتلة للاحتلال الاسرائيلي الذي دام عشرين عاما . وقد شهدنا أيضا أمثلة على سلوك قوات الامن التابعة للدولة القائمة بالاحتلال لا تتفق مع المعايير المتحضرة . واننا لنذكر بأسى فشل جهود المجتمع الدولي في مساعدة الاطراف على حل المشاكل الكامنة وراء نزاع الشرق الاوسط ، والتكلفة المتزايدة والمخاطر الناجمة عن ذلك الفشل .

لا يقلل أحد هنا من صعوبة وتعقيد المسائل . وقد فوجئت في الاسابيع الماضية باعراب العديد من الاطراف ، وبخاصة في هذا المجلس ، عن الاستعداد للتصدي لهذه المسائل بجدية ولتجنب الحدة والجدل . ونحن نوافق بشدة على نداء الامين العام لتخفيف حدة لهجة المناقشات المتعلقة بالنزاع العربي الاسرائيلي ، ولاتخاذ المجتمع الدولي اجراءات واعية لتعزيز التفاهم . ونحن ممتنون للبيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس بهذه الروح . وقد شهدت ذلك بنفسي طوال مدة رئاستي . وبالنسبة لنا فان هدفنا البسيط ، بوصفنا أصدقاء لاسرائيل وللشعب العربي ، أن نساعد في ايجاد أفضل الوسائل لتخفيف حدة التوتر وتعزيز الوصول الى تسوية عادلة مشرفة .

إننا نشارك الامين العام النتيجة التي توصل اليها ومؤداها أن اتخاذ تدابير قصيرة الاجل لضمان سلامة وحماية ورفاه السكان الفلسطينيين لا يمكن أن تكون أكثر من اجراءات مسكّنة ، ومع ذلك فإن هذه التدابير تستحق اهتمامنا العاجل . إن الاولويات التي حددها الامين العام أولويات منطقية ونحن نؤيد توصياته الرئيسية . ونؤيد بوجه خاص دعوته اسرائيل بأن تتقيد بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وبأن تضمن بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال أن تتمشى ممارساتها مع أحكام هذه الاتفاقية . وليس هناك شك في أن الاتفاقية تنطبق انطباقا كاملا على الاراضي المحتلة ، ولا نرى أي فائدة في الحجج الاسرائيلية التي تعارض ذلك . وسنواصل ، كطرف متعاقد سام في الاتفاقية ، في بذل قصارى جهدنا لاقناع حكومة اسرائيل بهذا المعنى .

وفي نفس الوقت فإننا ننضم الى الامين العام في دعوة اسرائيل الى اتخاذ اجراءات محددة لتلبية الاحتياجات الانسانية الملحة . وأود هنا أن أشيد اشادة خاصة بلجنة الصليب الاحمر الدولية . فاعمالها في الاراضي المحتلة قيّمة للغاية . وسوف ننظر بعين العطف وعلى وجه السرعة في أي نداء لزيادة مواردها .

أود أيضا أن أشيد بوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) ، التي أشاد الامين العام بحق بمنجزاتها عبر عقود من العمل المتفاني . ونلاحظ توصيته من أجل تمديد ولاية الوكالة ومن أجل زيادة قدرتها على تقديم المساعدة الى اللاجئين ، ونتطلع الى رؤية اقتراحات المفوض العام المفصلة . كما نلاحظ أيضا تعهدات حكومة اسرائيل المسجلة في التقرير بأنها ستتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة ومع وكالات الغوث الاخرى التي تعمل مع الفلسطينيين . ونحن نرحب بهذه التعهدات . لقد دعمت المملكة المتحدة الاونروا باستمرار ، وهي من كبار المتبرعين لها . وبالاضافة الى ما أعلنا عنه مؤخرا من زيادة مساهمتنا في الميزانية العادية للوكالة ، فإننا نقف على أهبة الاستعداد للنظر على وجه السرعة في أي نداء من أجل تقديم مزيد من الاموال . وقد قدمنا بالفعل مساعدة طارئة اضافية عن طريق المجموعة الاوروبية .

هذه كلها خطوات عملية ومن حق الامين العام أن يركز عليها . ونحن نوافق مع الامين العام رأيه في أن الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ينبغي أن يتاح لهم مجال أوسع لمزاولة أنشطتهم الاقتصادية . وكما ذكر الامين العام ، فإن العديد من توصياته يعتمد تنفيذها على موافقة اسرائيل وامتثالها . ونحن نحث اسرائيل على الاستجابة للروح البناءة في تقريره .

إن الرسالة الاساسية للامين العام ، التي رددها متكلمون كثيرون آخرون ، هي أن تدابير الغوث على المدى القصير وتدابير الحماية الطارئة والمسكنات الاقتصادية لا يمكنها أن تجعل الاحتلال مقبولا لدى الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . إننا نوافق على ذلك . إن هذه التدابير يمكنها أن تعالج الاعراض ولكنها لا تعالج المرض نفسه . والعلاج الحقيقي يتطلب تناول الاسباب الكامنة وراء الصراع بغية إحلال سلم حقيقي . والعناصر الرئيسية للتوصل الى حل معترف بها منذ أمد طويل وعلى نطاق واسع ، وهي انسحاب اسرائيل من الاراضي التي تحتلها منذ ١٩٦٧ وحسم مركز تلك الاراضي ، وضمان حق جميع دول المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في وجود آمن داخل حدود معترف بها والنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

إن تلك العناصر توفر أساسا للحل . ولكن ذلك الحل سيظل مستعصيا ما لم تتخذ الاطراف المعنية قرارا واعيا بالإعداد للمفاوضات بروح التوفيق وبتجنب الاعمال التي تجعل عملية تحقيق السلم أكثر صعوبة . وتتمثل الخطوة الاولى ، ولعلها أصعب خطوة ، في الاعتراف بالمصالح المشروعة للطرف الآخر وللشكاوى التي يتقدم بها . وكما قال السير جيوفري هاو وزير خارجية بريطانيا والكمنولث في خطاب له في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، فإن ذلك يتطلب اتخاذ قرارات صعبة من جانب جميع المعنيين . ولا بد لكلا الطرفين أن يتخليا عن بعض الاحلام العزيزة على القلوب . لكن البدائل ، وهي الابتزاز الارهابي ، والكفاح المسلح والامر الواقع المتردي غير المستقر ، كلها أمور أكثر سوءا .

إننا نرى أن هناك فرصة حقيقية تكمن في الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع أطراف النزاع والاعضاء الخمسة الدائمون في المجلس تحت رعاية الامم المتحدة . وينبغي لهذا المؤتمر أن يشكل إطارا للمفاوضات بين الاطراف المعنية مباشرة . وكلما تمكن أطراف النزاع من الحديث سويا بصورة مباشرة كان ذلك أفضل . وفي العام الماضي أحرز تقدم كبير من جانب الاطراف بالاتفاق على طرائق عقد المؤتمر . وينبغي استئناف هذه العملية الآن ، وعلى البلدان التي تقع خارج المنطقة والتي لها نفوذ فيها أن توفر لها الدعم الكامل .

نحن ندرك الدور الهام الذي يقوم به الامين العام وموظفوه في الإعداد لعقد هذا المؤتمر ونشكرهم على كل ما يقومون به من عمل لتحقيق هذا الهدف . لقد ساهمنا في هذا العمل في الماضي ويسعدنا أن نساهم فيه مرة أخرى . إن تعاون الدول الاعضاء الخمس الدائمة ، الذي كان سمة بارزة في عمل المجلس في العام الماضي حول الصراع المفجع في الخليج ، يضرب مثالا مشجعا على كيفية العمل معا بصورة وثيقة لحل المسائل الاساسية التي تتعلق بالسلم والامن الدوليين .

لقد شهدنا لاربعين عاما ، ملايين الافراد يقعون في شراك مأساة مستمرة لا مخرج منها . وتقرير الامين العام يبين لنا الطريق للخروج من هذه الازمة ، فلنسلك هذا الطريق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى الجنرال والترز .

أفهم إن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه ، وما لم أسمع أي اعتراض سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

أعطي الكلمة أولا لاعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت . وسأدلي ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة الامريكية .

إن هيبة وسلطة مجلس الأمن الدولي ، أمران هامان جدا . وفي لحظات حاسمة في الماضي مارس المجلس سلطته بفاعلية ساهمت في توطيد السلم والأمن الدوليين وترك أثرا مستمرا . واعتماد القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يعتبران أساسا لازما لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي ، والقضية الفلسطينية ، واللذين يقبل بهما جميع الاطراف تقريبا ، يعتبر مثالا للتدخل الفعال من جانب المجلس . ولسوء الطالع ينعقد المجلس مرات عديدة أخرى ، خاصة في السنوات الاخيرة ، للنظر في مبادرات لا تساعد على حل هذا الصراع .

إن مشروع القرار المعروض علينا ، للأسف ، بذل في إعداده جهد كبير . فهذه هي المرة الرابعة التي يجتمع فيها مجلس الأمن للنظر في الحالة في الضفة الغربية منذ أن اندلعت المظاهرات والعنف هناك في شهر كانون الأول/ديسمبر . وتعتقد الولايات المتحدة أن القرارات الثلاثة المتخذة خلال هذه الفترة قد عبرت تعبيرا كاملا عن آراء المجلس بشأن هذا الموضوع . وفي رأينا ان اتخاذ أي قرارات أخرى في هذا الوقت يعتبر تكرارا وغير سليم على أفضل تقدير ؛ وعلى أسوأ تقدير فإنه ينتقص من الجهود الدبلوماسية الجاري الاضطلاع بها ، وهي جهود تستهدف أن تتناول بطريقة عملية ، الاضطرابات الحالية التي هي عرض للفشل في تحقيق حل للقضية الفلسطينية وتحقيق الهدف الأكبر المتمثل في إحلال السلام العادل والدائم لجميع الأطراف المعنية .

ان الولايات المتحدة ستصوت ضد مشروع القرار المعروض علينا اليوم لأننا نعتقد أن شغل مجلس الأمن بمسائل يجري تناولها في هذا الوقت على أفضل وجه عن طريق القنوات الدبلوماسية يعتبر جهدا في غير أوانه .

ومنذ بدأت الاضطرابات ما برحت حكومة بلادي منهمكة بشدة في تشجيع كل من لديه تأثير على الحالة على العمل من أجل استعادة النظام المدني في الضفة الغربية وغزة . وهذه مسألة جوهرية بالنسبة للجهود الرامية الى تحقيق تسوية . بل الأهم من ذلك أن الولايات المتحدة تتشاور مع الأطراف المعنية مباشرة بشأن ايجاد السبل لحل النزاع الفلسطيني وتحقيق السلام الدائم والشامل عن طريق المفاوضات على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ان الاتفاق على عملية التفاوض والرعاية السليمة للمفاوضات لا يمكن أن يكتب لهما النجاح إلّا اذا اقترنا بموافقة الأطراف المعنية مباشرة . ولا يمكن فرض ذلك عليها ، حتى ضمنا ، كما يسعى الى ذلك مشروع القرار هذا .

ان حكومة بلادي تقر باهتمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالسعي الى حل الصراع العربي الاسرائيلي وتحترم ذلك الاهتمام . اننا نحترم الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله في تقييم الحالة الراهنة بناء على طلب المجلس ، وتؤيد العمل الحيوي

الذي تقوم به وكالات الامم المتحدة في زيادة رفاهة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . غير أننا ، في هذه الحالة ، لا نؤيد جهود المجلس الرامية الى تناول الاضطرابات الحالية ورد اسرائيل بطريقة عقيمة لا حاجة اليها وتوجيه عملية التفاوض قبل التوصل الى اتفاق بين الاطراف بشأن الرعاية السليمة للمفاوضات . وينبغي استخدام سلطة مجلس الامن بشأن هذه المسائل بحكمة واقتصاد وفي الوقت المناسب .

والآن استأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الامن .

أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/19466 .

أجرى تصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، البرازيل ، الجزائر ، زامبيا ، السنغال ، الصين ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيبال ، اليابان ، يوغوسلافيا .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي : ١٤ صوتا مؤيدا مقابل صوت معارض ولم يمتنع أحد عن التصويت . لم يُعتمد مشروع القرار نتيجة تصويت سلبي لأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الامن .

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : حيث أن هذا هو البيان الأول الذي أدلي به في المجلس في شهر شباط/فبراير وحيث أننا في بداية الشهر ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم ، سيدي ، على توليكم المسؤولية الهامة المتمثلة في منصب رئيس مجلس الامن وأعرب عن اقتناعي الراسخ بأن مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وقدراتكم الشخصية ، يا سيد اوكون ، وقدرات السيد والترز ، سوف تيسّر توجيه دفة عمل مجلس الامن توجيها فعّالا خلال شهر شباط/فبراير .

وبالطبع لا بد لوفدي أن يأخذ في الحسبان أنشطة الشخص بوصفه رئيسا لمجلس الأمن وأنشطته في المجلس بوصفه رئيسا لوفده . انني أشعر أن عليّ أن أذكر هذا لكي يتسنى للجميع فهم هذا البيان ، الذي لا يمكن أن يكون بالكامل بيانا مُطريا لوفد الولايات المتحدة ، الذي احتفل باليوم الأول لرئاسته لمجلس الأمن باستخدام حق النقض - الذي استخدم في عزلة على الرغم من اجماع وجهات نظر جميع أعضاء المجلس الآخرين - لقرار ضروري وهام تم إعداد نص مشروعه بعبارات معتدلة ومتواضعة جدا وهو فعّال ومتوازن تماما ، اذا ما نظر اليه بتأن ونزاهة .

انني اذ استرسل في ملاحظاتي الاستهلالية ، أود أن أشيد بسفير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على مهارته الكبيرة وقيادته النشطة للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير . لقد نال السير كريسبين احترامنا الكبير بفضل خصاله الكثيرة التي تبعث على الاعجاب . اننا نقدّر له بصورة خاصة حقيقة اننا تمكنا خلال رئاسته أخيرا من التحرك صوب بدء جلسات المجلس في الوقت المحدد . وبالطبع ان هذا لم يكن أكبر انجاز حققه المجلس تحت رئاسته ، ولكنه كان انجازا فريدا ولذلك يجدر بنا أن نذكره هنا اليوم وأن نعرب عن الأمل في أن يواصل أعضاء المجلس التقليد الذي أرسي ابان رئاسة السير كريسبين .

لقد صوت الوفد السوفياتي لصالح مشروع القرار المقدم من الأرجنتين والجزائر وزامبيا والسنغال ونيبال ويوغوسلافيا أولا لأننا نتشاطر مشاطرة كاملة القلق الكبير الذي أُعرب عنه هنا ،وهو قلق أعربت عنه جميع الوفود ما عدا واحدا أو اثنين تكلما خلال مناقشتنا للحالة المأساوية التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ما من أحد يستطيع أن ينكر أنهم في حاجة ماسة وملحة الى المساعدة والحماية من الامم المتحدة ، بسبب القمع الوحشي الذي تمارسه الحكومة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وفي قطاع غزة . والحقيقة أن المسألة ليست مسألة عدد الجلسات التي تكرسها لهذه المسألة وكم عدد القرارات التي اتخذناها بالفعل . وللأسف ، فإن الموقف لم يتحرك صوب الأفضل وإذا لم يحدث ذلك مستقبلا فما هو الحق الادبي لمجلس الامن في احجامه عن الوفاء بمسؤولياته وفي عدم بحثه للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وعدم قيامه باتخاذ القرارات ذات الصلة بشأنها ؟ هذا هو واجبنا وهو التزام علينا .

لقد صوتنا لصالح مشروع القرار لاننا نتفق مع الافكار الواردة في تقرير الامين العام (S/19433) . ونود مرة أخرى أن نعرب عن امتناننا للسيد بيريز دي كوييار لتقريره الموضوعي الموثق وللافكار المفيدة البنّاءة والآراء العملية التي أعرب عنها بشأن مجالات جديدة لنشاط الامم المتحدة فيما يتعلق بالاراضي المحتلة وحل مشكلة فلسطين باعتبارها أساس تسوية الشرق الاوسط برمتها .

وفي هذا الصدد ، نولي أهمية قصوى لحقيقة أنه خلال الجلسات الخاصة بمناقشة تقرير الامين العام سالف الذكر ، وُجد تأييد كبير أعرب عنه بوضوح للمقترح بالاسراع بالاستعدادات العملية لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط - وهذا ما يُعترف به الآن عالميا - وهو الطريق الوحيد الذي يمكن أن نخلص به أنفسنا من الحالة المتفجرة في الشرق الاوسط ومن الطريق المسدود الحالي .

وفي هذا السياق ، أود مرة أخرى أن ألفت انتباه أعضاء المجلس الى الاهمية العملية الكبرى للمقترح الوارد في رسالة وزير خارجية الاتحاد السوفياتي الموجهة الى الامين العام . إذ ينص المقترح المقدم من السيد شفاردنادزي على خطوات محددة للاسراع بعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط وتسهيله .

ويؤسفنا عميق الاسف أن الولايات المتحدة باستخدامها لحق النقض للمرة الثانية خلال أسبوعين قد منعت مجلس الامن من أن يضطلع بمسؤولياته على نحو فعال وأن يعتمد

مشروعي قرارين بشأن المشكلة الهامة ، مشكلة لبنان والأراضي العربية المحتلة ، مما يجعله يرقى الى تطلعات المجتمع العالمي .

إن وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يعرب عن أمله في ألا يضعف عجز مجلس الامن عن اعتماد مشروع القرار بسبب موقف احدى الدول الدائمة العضوية في المجلس إصرار الامين العام على مواصلة بذل غاية ما في وسعه بمهارته ومثابرته المعهودتين ، للوفاء بالولاية التي عهد اليه بها كل من مجلس الامن والجمعية العامة . ويحدونا مزيد الامل في أن يعمل الامين العام بنشاط بالاسلوب الذي وصفه هو نفسه في تقريره المقدم الى مجلس الامن . وذلك التقرير - بطبيعة الحال - سيظل ساري المفعول ومحتفظ بمغزاه .

ويحدونا الامل أيضا في أن يستمر مجلس الامن ، بالرغم من الانتكاسة الحالية في عمله ، في أن يظهر ليس فقط الاهتمام النشط بالحالة في الاراضي العربية المحتلة - وهي حالة لا يمكن إلا أن تثير لدى أي شخص راشد مشاعر السخط - ولكن أيضا تلمس الطرق والوسائل التي يكون لها أثر على هذه الحالة الصعبة ، مخففا بذلك من آلام الفلسطينيين ، ومتوصلا الى حل عادل للمشكلة الفلسطينية عن طريق تسوية شاملة .

نود أيضا أن نعرب عن الامل في ألا تفسر حكومة اسرائيل فشل المجلس في اتخاذ قرار - بسبب ممارسة الولايات المتحدة مرة أخرى لحق النقض - بأنه اشادة بالسياسة التي تنتهجها تل أبيب في الشرق الاوسط بصفة عامة وفي الاراضي العربية المحتلة بصفة خاصة .

إن الرأي العام العالمي لا يمكنه بشأن هذه القضية أن يكون خاضعا لاي تفسير مزدوج . فهو بالاجماع يدين هذه السياسة التي تنتهجها القيادة الاسرائيلية الحالية . كما أنه مجمع على المطالبة بالبدء الفوري في تسوية شاملة للصراع العربي الاسرائيلي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاتحاد السوفياتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ والى السفير والترز بوصفه رئيسا للمجلس ، وبصفتي قائما بأعمال الرئاسة .

وأعطي الكلمة الآن لممثل منظمة التحرير الفلسطينية .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعلم أن هناك بعض الصعوبة ، وأنه قد يوجد بعض التناقض بسبب تولي الولايات المتحدة لرئاسة المجلس .

إلا أننا نرحب بكم - سيدي - ونحن على ثقة من أنه خلال شهر شباط/فبراير سيتم انجاز المزيد من العمل الايجابي في المجلس .

واسمحوا لي - سيدي - أن أعرب عن عميق تقديرنا للسير كريسبين تيكيل لتفانيه ودأبه خلال الاسبوعين الماضيين . فقد أظهر احساسا عميقا بالموضوعية في اضطلاعه بمسؤوليات المجلس والتزاما بالسير السلس لأعماله .

وكانت تحفز السير كريسبين رغبة الحيلولة دون فشل المجتمع الدولي في النهوض بالتفاهم والسلم . وهو لم يحقق كل ما تطلع اليه ، ولكنه بذل على أقل تقدير قصارى جهده .

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد للأمين العام للأمم المتحدة أن تقريره قد حظي بالتأييد الاجماعي بالرغم من استخدام حق النقض . فنحن نفهم أن كل الممثلين قد أثنوا على التقرير ووافقوا على التوصيات الواردة فيه . وعلى الرغم من استخدام حق النقض ، فإننا واثقون أنه سيقرأ ذلك في محاضر الجلسات التي سبقت استخدام حق النقض .

وأود أن أشير الى بعض ما وقع من أحداث ، فظائع ، منذ أن انفض المجلس يوم الجمعة . فمثلا ، في الليلة الماضية قام مستوطنون صهاينة وأفراد من القوات الاسرائيلية باختطاف أربعة أطفال من مخيم الدهيشة للاجئين ؛ واختطف صباح اليوم ٣٠ آخرون . وما زلنا نشعر بالقلق حول مصيرهم .

واليوم ، أطلقت قوات الاحتلال النار على المتظاهرين في قلقيلية واعتقلت صبيا في التاسعة من عمره يدعى صابر داوود طيباوي .

وقد وقع نتيجة للهجمة التي بدأت يوم الجمعة على نابلس ٧٣ جريحا ، أصيب ١٩ منهم بالذخيرة الحية . وقد نقل الجرحى الى مستشفى اتحاد النساء الفلسطينيات ، ويوجد الآن نداء من أجل التبرع بمزيد من الدم واليود والضمادات وكل المستلزمات الطبية لمعالجة الجرحى في المستشفى .

وفي الخليل نقل جمال عطا اسماعيل وعدنان درعاوي ، من بني نعيم ، الى المستشفى للمعالجة نتيجة لاصابتهما بجراح بسبب اطلاق الذخيرة الحية عليهما .

وفي عنبتا ، أصيب حوالي ٢٠ فلسطينيا بجراح وقتل اثنان ، احدهما يدعى مؤيد الشعار ، ويبلغ عمره ٢١ عاما ، ويدعى الآخر مراد حمدالله ، ويبلغ عمره ١٧ عاما .

وبالطبع ، شهدنا جميعا ما حدث في القدس خارج كنيسة القيامة . وعلمنا أيضا بالهجوم الذي وقع على كنيسة الارثوذكس في بيت ساحور ، على مقربة من بيت لحم . وقد

علمنا بحالة مماثلة في رام الله ، حيث تعرض المصلون يوم الاحد للمضايقة والاعتداء عليهم . إلا أن ذلك جاء في أعقاب الهجمات التي بدأت في الاسبوع الماضي على المساجد في القدس وفي أماكن أخرى .

وقد سمعنا وعلمنا أن مدينة نابلس قد أعلنت منطقة عمليات حربية . ومن المفروض بنا أن نعلم معنى ذلك : لقد فرض حظر التجول في نابلس للمرة التاسعة خلال فترة اسبوعين .

والحالة في غزة لا تختلف كثيرا : فمخيمات اللاجئين تتعرض للمزيد من الفظائع والجرائم الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال . وفي هذا السياق ، نرغب في أن يواصل الامين العام مساعيه لتوسيع نطاق خدمات وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى (الاونروا) وأنشطتها لتشمل مخيمات اللاجئين هذه .

ويوجد أمامنا الآن خياران ، أولهما الابقاء على الوضع القائم . وهذا يعني أن نأتي كل يوم الى المجلس بشأن المزيد من الضحايا والمزيد من الجرحى والمزيد من النساء اللاتي أجبرن على الاجهاض بسبب تنشقهن للغازات . ومن يدري ، فقد أخبرنا بأن الجيش الاسرائيلي يقذف سائلا أخضر اللون يبدو أكثر فتكا بكثير من الغازات المسيلة للدموع . ولم نتلق بعد معلومات دقيقة عن طبيعة هذا السائل الاخضر .

إننا بالطبع نوافق بصورة تامة على أنه ينبغي الحفاظ على هيبة مجلس الامن التابع للأمم المتحدة وعلى كرامته وعلى سلطته . وقد جئنا الى هنا انطلاقا من احترامنا لتلك الكرامة والهيبة والسلطة . لقد جئنا الى هنا ، في المقام الاول ، لنسعى الى أن يضطلع مجلس الامن بالمهمة المناطة به ، ألا وهي صيانة السلم والامن الدوليين . وقد كان يحدونا الامل في أن يكفل أعضاؤه ، فرديا وجماعيا ، احترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة . وبالتالي ، فإن القدوم الى المجلس لا يعني الانتقاص من هيبته أو تقويض سلطته ؛ بل على العكس من ذلك جئنا الى هنا لنستنجد بهذه السلطة .

(السيد ترزي ، منظمة التحرير الفلسطينية)

لقد قال لنا ممثل الولايات المتحدة أن القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لا يزالان يمثلان أساس الحل السلمي للصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية . واسمحوا لي أن أخالفه في ذلك ، لانني قرأتهما - وأعتقد أنني استطيع أن أرددهما عن ظهر قلب - ولا يوجد فيهما أية اشارة صريحة كانت أم ضمنية الى القضية الفلسطينية . وإنني أذكر أن الولايات المتحدة أعلنت في عام ١٩٧٨ بوضوح تام أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لم يعالج البعد السياسي للقضية الفلسطينية . اذن ، كيف يمكننا أن نعتقد أن الولايات المتحدة ترى أن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) هو أساس أية تسوية سلمية للقضية الفلسطينية ؟

وما هي القضية الفلسطينية ؟ لقد أوضحت هذه القضية بجلاء للجميع : لقد طرد الفلسطينيون من ديارهم ، وحرموا من حقهم في تقرير المصير ، وحرموا من حقهم في الحياة ، ويجري الآن "انقلهم" من ديارهم - وهذا تعبير ملطف عن ازالتهم .

أين إذن يتناول القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) القضية الفلسطينية ؟

ثم يقال لنا إن جميع الأطراف تقريبا قد قبلت هذين القرارين . وإنني أتساءل ما هو المقصود بجميع الأطراف ، وهل الشعب الفلسطيني طرف في النزاع أم انه ليس كذلك ؟ إننا نسميها القضية الفلسطينية ، إذن لابد أن يكون الشعب الفلسطيني بحكم الضرورة طرفا فيها . وليس لديّ علم بأن الفلسطينيين قبلوا في يوم من الأيام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) أو القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) .

إننا نواصل قراءة بيانات ممثل الولايات المتحدة الذي يقول إن ثلاثة قرارات تكفي . هل نحن هنا نتفاوض على أساس تجاري - ثلاثة قرارات الآن وإثنان فيما بعد ، وممارسة حق النقض مرتين لموازنة كشف الحساب - أم إننا هنا بصدد مسائل حية ؟ هناك أناس يُقتلون . إننا لا نلعب لعبة ونسجل أهدافا ٧ مقابل ٣ أو أي شيء من هذا القبيل . إننا نتناول مستقبل عناصر آدمية .

هل ستنتقص قرارات هذا المجلس وأعماله حقا من الجهود الدبلوماسية الجارية ، وبذلك تكون قرارات وأعمالا غير سليمة ؟ إننا نسمع عن الجهود الدبلوماسية منذ عام ١٩٤٩ ، وأنا أنتمي الى الجيل الذي يمكن أن يتذكر الجهود الدبلوماسية التي جرت حينذاك . ما الذي حققته لنا ؟ لقد كان عدد اللاجئين حينذاك ٨٠٠ ألف ، وهو الآن يتجاوز المليونين . وكانت الأراضي المحتلة تشكل حينذاك ٨٠ في المائة من فلسطين ، والآن أصبحت ١٣٠ في المائة ، إذا أضفنا اليها الأراضي العربية المحتلة الأخرى . الى أين إذن تقودنا تلك الجهود الدبلوماسية ؟

ثم يقال لنا إن الولايات المتحدة تتشاور مع الأطراف المعنية مباشرة حول سبل حسم القضية الفلسطينية وتحقيق السلم الدائم والشامل . وإنني أتساءل عمن تتشاور معه حكومة الولايات المتحدة . وما فتئنا نشهد أناسا على شاشات التلفزيون - حتى في واشنطن - يقولون إن ممثل الفلسطينيين هو منظمة التحرير الفلسطينية . ولا أدري إذن مع من تتشاور الولايات المتحدة . علاوة على ذلك ، إذا كانت الولايات المتحدة تتشاور من أجل تحقيق سلم شامل ، فإن أول ما يتبادر الى الذهن على أقل تقدير هو أنها كانت

(السيد ترزي ، منظمة التحرير الفلسطينية)

تتشاور مع طرف يمكن أن يحقق شيئا . وفي حدود علمنا فإن الولايات المتحدة لا تتشاور مع طرف فلسطيني يمكن أن يحقق شيئا ؛ كما أننا لا نعلم أن تلك المشاورات تجرى مع أطراف أخرى مسؤولة مباشرة عن مستقبل الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية .

ما من أحد يسعى الى حل مفروض بالقوة . إن محاولة فرض الحلول تأتي عن طريق ثبت فشله . كما أن الخيار العسكري لم ينجح في فرض الحلول ، وذلك بفضل تصميم أولئك الفتية الصغار الذين أثبتت حجارتهم المقدسة أنها أكثر قوة وفعالية من الدبابات ومن السائل الأخضر الذي يلقى عليهم ومن القانون العرفي .

ونحن جميعا بطبيعة الحال نحترم مصلحة الامم المتحدة بما فيها مجلس الامن . ولكن يتعين علينا أيضا أن نحترم حقيقة أن الامم المتحدة ، بما فيها مجلس الامن ، ينبغي أن تتمكن من الاضطلاع بواجباتها . إلاّ أن فيتو الولايات المتحدة يجعل من المستحيل على مجلس الامن أن يضطلع بواجباته .

إننا لا نرى في مشروع القرار ما يمنع المجتمع الدولي من أن يقول - مثلا - إن مجلس الامن :

"يؤكد مسيس الحاجة الى أن يتم ، تحت رعاية الامم المتحدة ، تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي الذي تشكل القضية الفلسطينية جزءا لا يتجزأ منه" .

وأقول في البداية إذا كانت نية الولايات المتحدة تتجه الى العمل خارج الامم المتحدة أو الى منعها من الاضطلاع بمسؤولياتها في هذه الحالة ، فيمكن أن أفهم ذلك . ولكنني أفترض بحسن نية أن حكومة الولايات المتحدة تريد أيضا أن تعمل داخل إطار منظومة الامم المتحدة ، لأن كل جهودها خارج تلك المنظومة لم تحقق السلام . ولست بحاجة الى الاستشهاد بواحد من أوضح الامثلة على الفشل الصارخ في هذا الصدد .

أو ربما تكون الولايات المتحدة معترضة على قيام المجلس بالإعراب عن تصميمه على العمل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم . إنني أشعر بالحيرة . هل تقول الولايات المتحدة حقا إنها ضد أن يعمل مجلس الامن على تحقيق السلام ؟

(السيد ترزي ، منظمة التحرير الفلسطينية)

إن سلطة المجلس يحتج بها دوما بصورة حكيمة ولكن ليس بصورة انتقائيـــة . وحقيقة أن مجلس الامن قد أدى واجباته في الماضي على نحو سليم لا تعطي في الواقـــع الانطباع بأن المجلس كان يتصرف دون حكمة .

ونحن سعداء وممتنون لأن المجتمع الدولي الممثل في هذا المجلس قد دلل بتلـــك الاصوات الإيجابية الاربعة عشر على أن حكومة الولايات المتحدة اختارت أن تستفرد نفسهـا وأن تعمل ضد جهود السلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون لهـــذه الجلسة . وبذلك يكون مجلس الامن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المـدرج على جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥